إستراتيجية التنمية المجتمعية لمرحلة ما بعد النزوح في العراق/ محافظة الأنبار أنموذجاً

*ثائر شاكر محمود**

ملخص

يعاني مجتمع الأنبار من العديد من المشكلات الخطيرة بعد مرحلة النزوح القسري التي سببها إرهاب داعش. ومن أهم هذه المشاكل هي المشاكل الاجتماعية، مثل التفكك الاجتماعي والأسري، والميل المحلي والميول القبلية، والتي لها عواقب وخيمة للغاية وأصبحت هي نفسها النقطة المحورية في العواقب السلبية الأخرى. من هذا المنظور، تسعى الورقة الحالية إلى أن تكون خطوة نحو تحقيق السلام الاجتماعي في المحافظة وتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال المصالحة المجتمعية المحلية الحقيقية. تقترح الورقة آلية فورية لإستراتيجية التنمية الاجتماعية التي تشمل البرامج والإجراءات التي يمكن إتباعها وتكون جزء من خطط التنمية للقطاعات الأخرى في المستقبل. يعتمد البحث على التحليل النظمي ويكون المنهج الوصفي مدخلا في مثل هذه الدراسات. تتضمن الورقة دراسة للوضع الاجتماعي للمحافظة، ووصف لحالة النازحين والعائدين، والإجراءات التسلسلية لدراسة الإستراتيجية المقترحة مثل التحليل الرباعي والتشخيص الإقليمي لمجتمع الأنبار، وتحديد الأولويات وفقًا للوضع الإبتدائي والعام. الأهداف الثانوية التي تؤدي إلى البرامج الإستراتيجية ومشروعاتها المستقبلية التي تركز على دمج جميع فئات المجتمع وإعطاء الأولوية للشباب والإناث في تحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمع الأنبار الضعيف بالفعل. يعتمد البحث على بيانات من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التخطيط ومحافظة الأنبار. خرج البحث باستنتاجات وتوصيات ومقترحات إجرائية لخدمة مجتمع الأنبار والمشاركة في تحقيق وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة في محافظة الأنبار.

الكلمات الدالة: النزوح، التنمية المجتمعية، محافظة الأنبار.

1- المقدمة

الأنبار واحدة من المحافظات العراقية الخمس في العراق الأكثر تضررا من غزو تنظيم داعش الإرهابي (2013-2014) والمعارك الثقيلة الناتجة عن ذلك. استمر القتال من أجل تحرير المحافظة حتى كانون الأول / ديسمبر 2017، ونتيجة لذلك نزح أكثر من مليون شخص نزوحا داخليا، كما كان الضرر في الهياكل الأساسية كبيرا أيضا. في هذا الصدد، وضع البحث إستراتيجية تنموية لواحد من أهم القطاعات التنموية إلا وهو قطاع التنمية المجتمعية في المحافظة الذي لا يقل أهمية عن القطاعات التنموية الأخرى بل يأتي في أولوياتها لكون الموضوع يخص الإنسان والمجتمع الأنباري بحد ذاته.

1-1: مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة عدم وجود إستراتيجية متبعة من قبل الجهات الحكومية لمعالجة المشاكل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الأنباري بعد مرحلة النزوح والتهجير لمرحلة بعد عام 2014.

- تساؤلات البحث: هل أن اقتراح استراتيجية للتعامل مع التنمية المجتمعية في ظل ظروف النزوح والتهجير لها دورا مساندا مع خطة التنمية الشاملة؟ وما هي الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف تلك الإستراتيجية ومدى فاعليتها في المجتمع الأنباري؟.
- أهمية البحث: إن التنمية الشاملة في محافظة الأنبار عانت من الشلل التام بسبب الظروف الناجمة عن الإرهاب الداعشي والعمليات العسكرية التي طالت اغلب مدن المحافظة وعاد المحافظة إلى ما قبل عشرات السنين مع الدمار الشامل الذي أصاب كافة مفاصل التنمية وقد كانت التنمية المجتمعية أكبر قطاع نال منه ذلك الشلل التنموي.كما أن للمؤشرات التنموية والإحصائية لها دورا مهما في تبنيها والاستفادة منها من قبل صناع القرار في رسم السياسة الاجتماعية للمجتمع الأنباري.

1-2 أهداف البحث:

* جامعة الأنبار، العراق. تاريخ استلام البحث 2019/12/29، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

 © 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

1- إتباع الأسلوب الأفضل والمناسب في اختيار الإستراتيجية المتبعة.
2- مراعاة الترتيب المنطقي للاستراتيجية المقترحة للتنمية المجتمعية بما وتلائم المعوقات التنموية للمجتمع الأنباري.
3- اعتماد أولويات الإستراتيجية حسب التحليل الرباعي للمشاكل وإعطاء الأهمية النسبية حسب تأثيرها.
4- جعل الإستراتيجية واقعية وعملية ومهنية ويمكن تطبيقها بالتناسب مع النتائج المتوقعة منها زمانياً ومكانيا.

وقد كانت منهجية البحث تستند على التحليل النظمي وان المنهج الوصفي مدخلا له في مثل هذه الدراسات. كما اعتمد على بيانات ومؤشرات احصائية من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التخطيط ومحافظة الأنبار.

2- إطار مفاهيمي ونظري:

يعد العراق من بين أكثر الدول تأثراً بالحروب وويلاتها، إذ ألقت الأزمة الأخيرة بثقلها على جميع مفاصل المشهد التنموي، وكان للأضرار والخسائر الناجمة عن الإرهاب والعنف والاقتتال التي طالت المدنيين أكثر من غيرها أثره في عناصر التماسك الاجتماعي فضلًا عن المعاناة في توفير مقومات الحياة، فمع دمار البنى التحتية والمنازل والمصالح أوجد كلفاً كبيرة جداً لكتلة من الحراك السكاني في أزمة غير مسبوقة من النزوح والتهجير القسري انعكس ذلك أيضاً وبضغط كبير على البنى التحتية والخدمات والنشاطات الاقتصادية في المحافظات العراقية المضيفة.

إن الدراسات السابقة والأدبيات عن موضوع البحث قليلة ويمكن سرد اهم ما جاءت به في هذا المحور:

- دراسة خطة التنمية الوطنية العراقية للأعوام 2018 – 2022(وزارة التخطيط العراقية،2017،ص11)

شهد برنامج الحكومة في إدارة الأزمة تقديم حلولٍ للأمد القصير والمتوسط وحلولٍ مستدامة للأمد الطويل والتي تلازمه بأهميتها وطبيعتها وقوة استجابتها لخصائص الأثر بحسب مراحل الأزمة والمتمثلة بالآتي:

1- سياسة الإغاثة والاستجابة الإنسانية /مرحلة النزوح (الأمد القصير)، بأهداف خاصة تتولى إيواء العوائل النازحة ومتابعة أوضاعهم ومعاناتهم والسعي لحلها، مع خدمات أساسية في المخيمات (صحة وتعليم).

2- برامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة / مرحلة العودة (الأمد المتوسط)، إعادة النازحين وتوفير الخدمات الأساسية السريعة.

ج- صندوق إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من العمليات الإرهابية (وسيلة لمرحلة متداخلة).

د- وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية 2017 مرحلة البناء والتثبيت (الامد الطويل).

- دراسة خطة التنمية المكانية لمحافظة الأنبار 2018 – 022 (وزارة التخطيط العراقية،2018،ص 22)

إن هذا الدراسة قدمت عرضا للأولويات الإستراتيجية المقترحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وقد تم عرض العديد من الأمور المتعلقة بها عن طريق دراسة الواقع التنموي للمحافظة ومن ثم السياق الوطني وموقع محافظة الأنبار فيه ومدى التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 على المستوى المحلي وصولاً الى وضع الأولويات التنموية ووسائل تحقيق أهدافها والتطلع للمستقبل عبر التغيير باستخدام أسلوب التخطيط الاستراتيجي بوصفه نموذجا تنمويا شاملا.

إن أهم النتائج التي توصل إليها التقرير، هو أن موقع محافظة الأنبار تنموياً يعاني من تدهور كبير بسبب الظروف التي واجهتها المحافظة من نزوح وتدمير في البنى التحتية وتهجير ونزوح قسري وهذا ما كشفته دراسة الواقع التنموي ومدى مطابقة أهداف التنمية المستدامة خصوصاً في معيار الفقر والصحة والبطالة.

لقد خرجت الدراسة بمجموعة توصيات أهمها اعتماد نموذج التخطيط الاستراتيجي كوسيلة حديثة للتنمية المستدامة ووضع برنامج زمني لتحقيق الأهداف التنموية وحسب ترتيبها في الأجندة مع ملاحظة تسلسل الأولويات التنموية كما توصل إليها أصحاب المصلحة والشأن في المحافظة من سكانها ومختصين ومتخذي قرار من مجلس المحافظة وإدارتها إضافة إلى إشراك مجموعة من المنظمات الدولية العاملة في المحافظة ومنظمات المجتمع المدني فيها.

- دراسة وضع النازحين في العراق (2016)(IOM Iraq Mission ,2016, 13)

أشارت الدراسة إلى أن النازحين الذين دمرت منازلهم في أماكنهم الأصلية في الجولة الأولى (عام 2015) من المحتمل أن يكون قد عاد في الجولة الثالثة (عام 2017)كأولئك النازحين الذين لديهم مساكن غير تالفة في أماكنهم الأصلية. نمط مماثل كان وجدت بين أولئك النازحين الذين أبلغوا عن راتب عام كمصدر دخل رئيسي قبل الصراع مقابل أولئك الذين لم يفعلوا وبين أولئك المستجيبين الذين أبلغوا عن النفس الظروف الصحية مقابل أولئك الذين لم يبلغوا عن مثل هذه الشروط• من الضروري ربط أسباب الأسرة لعدم عودتها بأهمية حاسمة ومرتبطة بالسلوك ضد أسباب بقائهم في النزوح. في حين أن أقلية من النازحين داخليا تدعي

أنها على استعداد للاندماج في مكان النزوح أو في أي مكان آخر في البلاد، والحقيقة هي أن العديد من العائلات النازحة قادرة على التأقلم مع تأجيل عودتها دون الضرورة وهذا يعني أنهم لا يرفضون القيام بذلك مطلقًا، لكن إظهار السلوكيات المرتبطة بالتكامل تكون قادرة على الحصول على ما هم عليه الآن. هذه الاستراتيجيات المواجهة، بما في ذلك النزوح المؤقت الحلول التي تصنعها العائلات، يجب عدم الاستهانة بها أو التغاضي عنها. مدى يمكن للأشخاص النازحين داخليا التغلب على النزوح، على الرغم من ذلك، يبدو أنهم يعتمدون على وقت النزوح وأين. يشير هذا الجانب الزمني والجغرافي إلى الطبيعة المحلية للعوامل التأثير على صنع القرار، والنظر في الظروف في كل من مكان المنشأ والتشريد.

- دراسة المعالجات التنموية لمشاكل التهجير في العراق (2009) **(**UNDP,2014, 11)

ركزت الدراسة الى ان هناك أسباب حاسمة لمشاكل التهجير في العراق، رغم أنها أقل وضوحًا، والتي قد يظل الأشخاص مهجرين فيها والتي تفتقر إلى بيانات دقيقة كافية لتقييمها بشكل صحيح أو يصعب تقديرها. التماسك الاجتماعي بشكل عام معقد ويتضمن العديد من الأبعاد؛ بل هو أكثر من ذلك في سياق مثل العراق، حيث استحوذ الصراع الأخير على المظالم الاجتماعية والسياسية القديمة. وبالتالي، هو عليه يصعب التقاطها بشكل كافٍ في قضايا التقييم متعدد الموضوعات المتعلقة بالتوترات المجتمعية(بما في ذلك أعمال الانتقام أو الانتقام) وعدم الاستعداد للعودة إلى المناطق التي يتصور فيها ذلك لقد حدث تغير سكاني. مؤشرات أكثر دقة لهذه العوامل موجودة في السياق العراقي رغم أنه لم يتم استخدامه في التقييمات على مستوى الأمة. سيادة القانون والقضايا المتعلقة بالعدالة مثل منع الأسر من العودة بسبب الانتماء المزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية أو سلوك قوات الأمن في أماكن المنشأ هي أيضا عوامل لعدم وجود بيانات موسعة متاح. أخيرًا، على الرغم من أن الصحة العقلية والصدمات النفسية قد أثرت على شريحة غير مهملة من السكان النازحين داخليا، إلا أن الآثار التي خلفتها الصدمة على حل النزوح ما زالت غير واضحة.إن الخيارات المؤلمة في مكان المهجر قد تؤثر على قرار عدم العودة، خاصة عندما تُترك بدون معالجة للظروف المسببه لها،وتجعل التعامل مع النزوح أمرًا صعبًا

دراسة نحو عودة للنازحين في العراق (2019) (الهيتي، ثائر وآخرون، 2019،ص 6)

وضعت هذه الدراسة مجموعه من المعايير الخاصة بسياسة عودة النازحين والمهجرين في العراق بعد عام 2014وتتمثل في المعايير الآتية:

المعيار 1:السلامة والأمن المستدام
المعيار 2: معيار المعيشة
المعيار 3: سبل العيش والعمل
المعيار 4: السكن،الأرض، والملكية
المعيار 5: الوثائق الشخصية
المعيار 6: انفصال الأسرة والتوحيد
المعيار 7: المشاركة في الشؤون العامة
المعيار 8: الوصول إلى العدالة

3- الاطار التطبيقي / منطقة الدراسة (محافظة الأنبار) – العراق

3-1 : الوضع المجتمعي في محافظة الأنبار قبل النزوح والتهجير:

3-1-1: السكان

على الرغم من أن محافظة الأنبار هي أكبر محافظة في العراق من حيث المساحة ومساحتها الصحراوية الشاسعة، إلا ان عدد سكانها قليل، حيث يبلغ عدد سكان محافظة الأنبار 656 771 1 نسمة (4.6٪ من سكان العراق) لعام 2014. منهم 48.6% من الإناث و50.1% من الحضر و70.7% من السكان دون سن الثلاثين. تشكل النساء في المتوسط، 48.5% من مجموع سكان الحضر ويهيمن الرجال في المناطق الحضرية في الفئة العمرية 0–39. أما بالنسبة لكلا الجنسين، فتشير البيانات إلى اتجاه الهجرة إلى المناطق الحضرية خاصة بعد سن العشرين. يوجد تجمع واضح للسكان حيث يتركز أكثر من ثلثي السكان (68.5٪) في قضائي –الرمادي والفلوجة؛ كما أن مراكز الرمادي والفلوجة وحدها تعد موطن لنحو نصف (43.5٪) جميع سكان محافظة الأنبار – ولها أهمية في توفير فرص العمل والخدمات وتوفير الموارد وما إلى ذلك. أما على مستوى النواحي والأقضية

فان أكثر من 75٪ من معدل التحضر يسود في كبيسة وهيت والفلوجة وحديثة والرطبة وراوه. (وزارة التخطيط العراقية،2018، ص22) كما في الجدول أدناه

الجدول رقم (1) سكان محافظة الأنبار حسب التقسيم الإداري والجنس والمناطق الحضرية/الريفية 2014.

القضاء	الوحدة الادارية	حضر			ريف			مجموع		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الرمادي	مركز قضاء الرمادي	115,037	108,488	223,525	109,010	103,555	212,565	224,047	212,043	436,090
	الوفاء	2,720	2,565	5,285	2,638	2,506	5,144	5,358	5,071	10,429
	المجموع	117,757	111,053	228,810	111,648	106,061	217,709	229,405	217,114	446,519
هيت	مركز قضاء هيت	34,305	32,352	66,657	9,543	9,065	18,608	43,848	41,417	85,265
	البغدادي	3,620	3,414	7,034	15,126	14,369	29,495	18,746	17,783	36,529
	كبيسة	8,757	8,259	17,016	830	789	1,619	9,587	9,048	18,635
	هيت / الفرات	1,684	1,588	3,272	13,885	13,190	27,075	15,569	14,778	30,347
	المجموع	48,366	45,613	93,979	39,384	37,413	76,797	87,750	83,026	170,776
الفلوجة	مركز قضاء الفلوجة	129,117	121,767	250,884	42,563	40,433	82,996	171,680	162,200	333,880
	الصقلاوية	4,924	4,643	9,567	22,609	21,477	44,086	27,533	26,120	53,653
	الكرمة	6,040	5,696	11,736	63,348	60,178	123,526	69,388	65,874	135,262
	المجموع	140,081	132,106	272,187	128,520	122,088	250,608	268,601	254,194	522,795
عنه	مركز قضاء عنه	10,805	10,190	20,995	5,426	5,154	10,580	16,231	15,344	31,575
	المجموع	10,805	10,190	20,995	5,426	5,154	10,580	16,231	15,344	31,575
حديثة	مركز قضاء حديثة	23,930	22,568	46,498	2,686	2,552	5,238	26,616	25,120	51,736
	الحقلانية	7,268	6,855	14,123	7,043	6,691	13,734	14,311	13,546	27,857
	بروانة	8,608	8,118	16,726	4,816	4,575	9,391	13,424	12,693	26,117
	المجموع	39,806	37,541	77,347	14,545	13,818	28,363	54,351	51,359	105,710
الرطبة	مركز قضاء الرطبة	14,623	13,791	28,414	4,665	4,432	9,097	19,288	18,223	37,511
	الوليد	154	145	299	2,902	2,757	5,659	3,056	2,902	5,958
	النخيب	1,093	1,031	2,124	742	705	1,447	1,835	1,736	3,571
	المجموع	15,870	14,967	30,837	8,309	7,894	16,203	24,179	22,861	47,040
القائم	مركز قضاء القائم	38,113	35,943	74,056	18,019	17,117	35,136	56,132	53,060	109,192
	العبور	5,761	5,433	11,194	14,816	14,075	28,891	20,577	19,508	40,085
	العبيدي	1,153	1,087	2,240	14,193	13,482	27,675	15,346	14,569	29,915
	المجموع	45,027	42,463	87,490	47,028	44,674	91,702	92,055	87,137	179,192
راوة	مركز قضاء راوة	9,334	8,802	18,136	2,986	2,837	5,823	12,320	11,639	23,959
	المجموع	9,334	8,802	18,136	2,986	2,837	5,823	12,320	11,639	23,959
العامرية	مركز قضاء العامرية	12,376	11,670	24,046	41,689	39,601	81,290	54,065	51,271	105,336
	المجموع	12,376	11,670	24,046	41,689	39,601	81,290	54,065	51,271	105,336
الحبانية	مركز قضاء الحبانية	16,617	15,671	32,288	54,599	51,867	106,466	71,216	67,538	138,754
	المجموع	16,617	15,671	32,288	54,599	51,867	106,466	71,216	67,538	138,754
المجموع الكلي للمحافظة		456,039	430,076	886,115	454,134	431,407	885,541	910,173	861,483	1,771,656

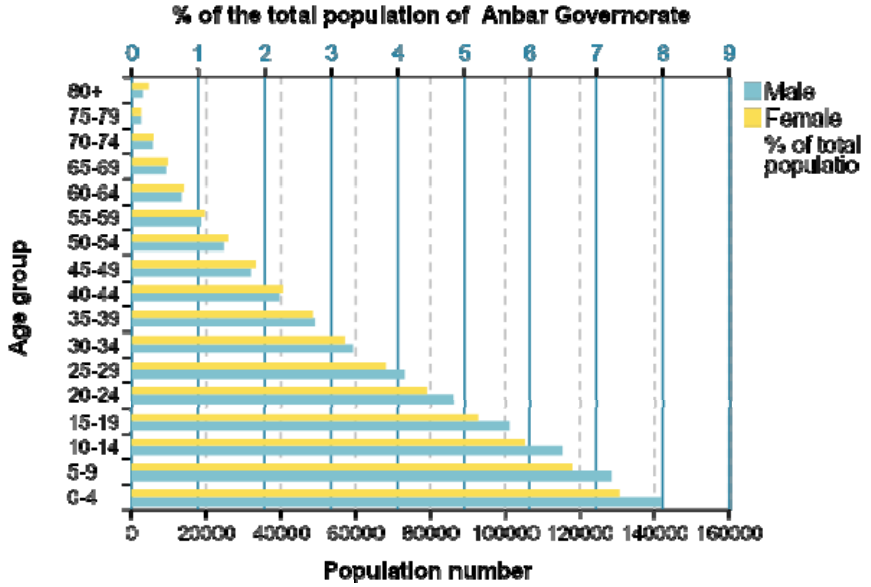

الشكل 1: الهرم السكاني لمحافظة الأنبار 2014 (الهيتي، ثائر وآخرون،2019،ص 34)

3-1-2: الظروف المعيشية

الوصول إلى الخدمات الأساسية. كان الوصول إلى الخدمات الأساسية قبل تنظيم داعش دون المستوى الأمثل على الرغم من أنه جيد نسبيا. واستنادا إلى بيانات عام 2011 كان الحرمان من مياه الشرب (18.1٪) والصرف الصحي (1.5٪) والمأوى (0.6٪) في الأنبار أقل بكثير من المتوسط في العراق. تعود مؤشرات الخدمات إلى ارتفاع إمكانية الوصول إلى الكهرباء قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (أعلى نسبة في العراق 99.5%-)، والصرف الصحي المحسن (91.7 %) والرعاية الصحية. في نفس الوقت لا يحصل سوى 41.4% من الأسر على مياه شرب محسنة و8.7% فقط يحصلون على الصرف الصحي العام، ونسبة وفيات الأمهات على سبيل المثال (41 لكل 100 000 ولادة حية) وهي من بين أعلى المعدلات في العراق. أي أن جودة الخدمات تبدو هي المشكلة أكثر م مشكلة إمكانية الوصول. بل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تبدو جودة الخدمة أكثر من مسألة الوصول. واستنادا إلى بيانات عام 2013، فإن كفاءة أداء خدمات البنية التحتية أقل من المتوسط في العراق (40٪ مقابل 50٪ على التوالي (UNDP/UN-Habitat, 2016, 35).

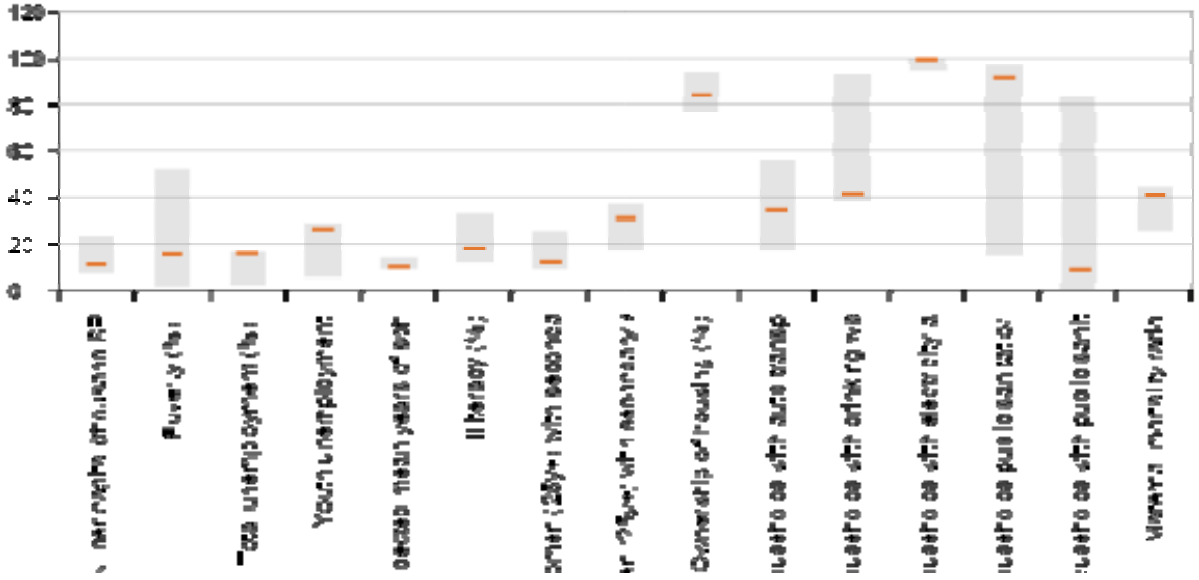

مفتاح الرسم: برتقالي – الأنبار – تتراوح بين محافظات العراق الأعلى والأقل أداء

الشكل 2: مؤشرات التنمية الاقتصادية الاجتماعية لمحافظة الأنبار

▪ الدخل والفقر. استنادا إلى بيانات عام (2011) تأتي الأنبار في المرتبة الرابعة بين محافظات العراق ال(18) من ناحية الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (7989 دولارا أمريكيا)، ولكنها تأتي في المرتبة 15 بالنسبة للدخل السنوي للأسرة (1520 دولارا أمريكيا). يبلغ متوسط الدخل الشهري للفرد 0.92 % من متوسط الإنفاق الشهري، ويقدر معدل الفقر في الدخل بنسبة 15.4٪ (مقارنة مع 18.9٪ في المتوسط في العراق). وفي الوقت نفسه يعاني حوالي 14.2% من السكان من الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بنسبة 4.3٪ في بغداد. ولا تتوافر البيانات الحالية عن الفقر في الأنبار إلا أن التقديرات تشير إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية قد دفعت معدلات الفقر إلى 41.2% في المحافظات المتضررة من تنظيم داعش (Vishwanath, T ,2015, 65).

▪ معرفة القراءة والكتابة. بلغ مجموع سنوات الدراسة (7.5) سنة بسبب التحركات السكانية منذ عام 2003 والصراعات المستمرة، وبحسب بيانات عام 2011 تحتل الأنبار المرتبة 14 بين 18 محافظة عراقية. كما سجلت الأنبار أعلى معدل للأمية في العراق بنسبة 4٪ من بين المحافظات ال 18، كما ان نسبة الأمية بين الشباب أقل بنسبة 12.4%. ويظهر الاختلاف بين الجنسين في تحصيل التعليم: حيث يقضي الأولاد وقتا أطول في المدرسة مقارنة بالفتيات (8.1 و6.7 على التوالي). ويبلغ معدل التسرب من المدارس (58.6٪) ومع انه لا يزال مرتفعا لا يزال أقل من المعدل في العراق الذي يصل الى (65٪)، إلا أن نسبة التسرب من الشابات تبلغ70 % وقد أدت سنوات احتلال داعش إلى تفاقم الوضع مما أثر سلبا على مستويات التعليم في الأنبار. ويترتب على انخفاض المهارات والمؤهلات آفاق عمل غير مؤكدة.UNDP, 2014,

▪ التوظيف. تبلغ نسبة البطالة في عمر 15 سنة فأكثر في الأنبار 18.1٪، مقابل 11.1٪ في العراق. وحسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلغ معدل البطالة الكلي 15.9٪، وبالتالي تعتبر الأنبار ثاني أسوأ حالة بطالة في العراق –29.9٪ بين الشباب بعمر 15–29 سنة. وفقا لبيانات وزارة التخطيط فإن البطالة أعلى من ذلك –حيث بلغت 21.4% في المجموع و40% بين الشباب، كما ان القطاع الخاص ضعيف ولا يستطيع استيعاب القوة العاملة المتزايدة لذا فإن غالبية فرص العمل توفرها الدولة. وقد أدت موجات النزوح الناجمة عن الصراعات إلى إضعاف توفير فرص العمل، وبشكل انخفاض فرص العمل للشباب والنساء مصدر قلق بالغ. تبلغ معدلات النشاط الاقتصادي للإناث والشابات في الأنبار (19%) وهي أعلى بكثير من المتوسطات في العراق (13% و12%على التوالي) –ومع ذلك فإن توظيف الشابات هو نصف المتوسط بالنسبة للعراق. باختصار، فإن الشباب –وخاصة الشابات (15–29 سنة) –يختبرن أعلى مستوى من الاستبعاد في سوق العمل.

ان التعليم يعد عنصرا محوريا في مواجهة التحديات الديموغرافية في الأنبار –حيث أن مواقف تنظيم الأسرة (مثل الزواج المبكر / الحمل المبكر) والعلاقات داخل الأسرة والمجتمع وخاصة آراء الشباب (مثل الطائفية أو توظيف المرأة، أو ريادة الأعمال) وهي جميعها تعتمد على التعليم الموجه للنساء بوجه خاص. كان على المدارس ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية أن تستوعب المزيد من الطلاب على نفس المستوى وأن تكون هناك حاجة إلى مناهج / برامج جديدة لتمكين الأطفال من اللحاق بركب أقرانهم. يعد استمرار تقديم خدمات التعليم وسد الفجوات خطوة أولى ضرورية –إلى جانب الدعم النفسي للطلاب في البيئة المدرسية؛ تليها تحسين البيئة المدرسية لرفع معدلات الالتحاق. ولكي يستفيد التعليم من التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في الأنبار حيث أنها ضرورية لقطاع خاص ديناميكي يستوعب زيادة أعداد الشباب، وتحسين مواءمة العرض والطلب على الموارد البشرية (من خلال برامج التدريب المهني وتنمية المهارات مثلا) وبرامج التشغيل بناء على الكفاءة. كما أن البرامج التي تشمل القروض الصغيرة والتدريب تعتبر ضرورية لتحفيز عمالة الإناث. إن عدم المساواة في الأنبار واضحة، ويظهر مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التنمية البشرية المتوسطة" للأنبار: 0.677 (أقل من المعدل 0.694 للعراق، نظرا لمدى 0.639–0.764)، مما يعكس التقدم البطيء جدا في الصحة والتعليم والدخل. ومع ذلك، فإن مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة في الأنبار هو أقل من ذلك –0.574 فقط: أي الأنبار لديها في الواقع "تنمية بشرية منخفضة" ويعاني حوالي 18٪ من فقدان التنمية بسبب عدم المساواة. ويظهر فقدان التنمية بسبب عدم المساواة بشكل خاص للشباب والنساء. ان مؤشر التنمية الشبابية للأنبار هو الأدنى في العراق –0.500 مقارنة مع 0.641 وهو المتوسط للعراق ومؤشر التنمية للشباب أقل بالنسبة للشابات (0.299 مقارنة بـ 0.535 متوسط للعراق)، مدفوعا بمستويات التعليم المنخفض وخاصة بأن فرص العمل متوفرة بنسبة أقل بكثير للمرأة.

وفيما يتعلق بعدم المساواة المكانية، كما هو في نواحي الكرمة والنخيب اللتان تحدان بغداد وكربلاء على التوالي، فتتراوح معدلات الفقر فيهما 46٪ و48٪، بينما يبلغ معدل الفقر في مركز قضاء راوة 6٪. وتمثل أكبر أربع نواحي –الرمادي (15٪)

والحبانية (16٪) والفلوجة (17٪) والكرمة (48٪) وحدها تشكل ما نسبته 63٪ من فقراء الأنبار. كما تختلف الأقضية أيضا باختلاف نوعية الخدمات (في حين أنها غير كافية عموماً) وفي مستوى تنويع فرص الدخل (انظر الجدول 3). (UNDP, 2014, 68).

- الحرمان. لاسيما في سياق تقديم الخدمات دون المستوى عندما يعزز الفقر والحرمان. يستند مؤشر الحرمان إلى 4 متغيرات: دخل الأسرة والبطالة ومستوى التعليم والوصول إلى المياه. تحتل الأنبار أعلى مستوى حرمان في العراق (0.358) بين المحافظات الـ 18 أي بمدى الحد الأقصى 0.358 – الحد الأدنى 0.163.
- الفساد. يحتل العراق المرتبة 166 من بين 176 دولة (النتيجة 100/16) على مؤشر تصور الفساد لعام 2016 لمنظمة الشفافية الدولية وقد حافظت على هذا المرتبة منذ عام 2006. يؤثر الفساد المتفشي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستويات كثيرة –من تثبيط تنمية القطاع الخاص، وعدم فعالية توظيف الموارد البشرية، وفرص العمل، والتوزيع غير المتساوي للخدمات، وما إلى ذلك. وفي السياق الحالي للأنبار يغذي التفاعل بين انعدام الأمن والفساد والحرمان وعدم المساواة ويزيد من حدة التوترات، حيث أن التوقعات عالية في الإفلات من العقاب والغموض في الإنفاق العام والمحسوبية الإدارية.
- مع العلم بأن عدم الاستقرار السياسي والحرب والنزاعات الداخلية والإرهاب يؤدي إلى زيادة الفساد –ولا سيما الفساد السياسي –الا السلام وإعادة البناء في سياق ما بعد داعش يتوقفان على تحسين الشفافية والمساءلة في الحكم في المحافظة (MoMP,2014, 79)

3-2: الوضع المجتمعي في محافظة الأنبار بعد النزوح والتهجير:

أدى غزو تنظيم داعش لمحافظة الأنبار وسيطرته على معظم مدن المحافظة إلى موجة كبيرة من النزوح، حيث نزح حوالي 70% من السكان في المناطق التي تسيطر عليها جماعات إرهابية، وبلغ مجموعهم أكثر من مليون شخص الى مناطق مختلفة من العراق إلا أن النسبة العظمى في إقليم كردستان، بدأت الأسر النازحة في العودة بعد تحرير هذه المناطق. (الهيتي، ثائر شاكر وآخرون،2019،ص45)

الجدول رقم (3) الفروقات في التنمية بين الأقضية في محافظة الأنبار، 2013(وزارة التخطيط العراقية،2013، ص71)

كفاءة أداء تقديم خدمات البنية التحتية %		% الفقر		بطالة الشباب (% من عمر 15-29)		البطالة (% من عمر 15-64)		المؤشرات
المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	القيمة/ المرتبة
-	50	-	20	-	30.3	-	11	العراق
-	40	-	32.2	-	40	-	21.4	مجموع الأنبار
5	45	1	45.3	1	40	7	19.9	الفلوجة
4	40	2	32.9	2	25	5	20.5	الرمادي
2	30	6	16.9	4	11	4	21	هيت
3	35	8	7.1	5	5	3	21.3	حديثة
7	60	7	8.4	6	3	2	21.4	عنة
6	50	3	31.1	6	3	2	21.5	راوة
5	30	4	28	3	16	6	20	القائم
1	25	5	18.7	5	5	1	21.6	الرطبة

الجدول (4) إحصائيات النازحين حسب منظمة الهجرة الدولية لمحافظة الأنبار
لغاية 31 أكتوبر 2017

النازحين من محافظة الأنبار (المنشأ)

عدد الأشخاص	عدد العائلات	
125 286	21 179	الأنبار

النازحين العائدين إلى الأنبار

عدد الأشخاص	عدد العائلات	المدينة
496 584	82 764	الفلوجة
442 164	73 694	الرمادي
179 202	29 867	هيت
27 330	4555	حديثة
–	–	راوة، عنة، قائم
27 174	4529	الرطبة
1 172 454	195 409	الأنبار

النازحين في محافظة الأنبار حسب نوع المأوى

عدد الأشخاص	ترتيبات المأوى للنازحين
90 354	مخيم
28 842	عائلة مضيفة
4470	مأوى غير رسمي
3186	بيت مستأجر
138	مبنى مدرسة
84	مبنى غير مكتمل

عائلات النازحين حسب محافظة النزوح

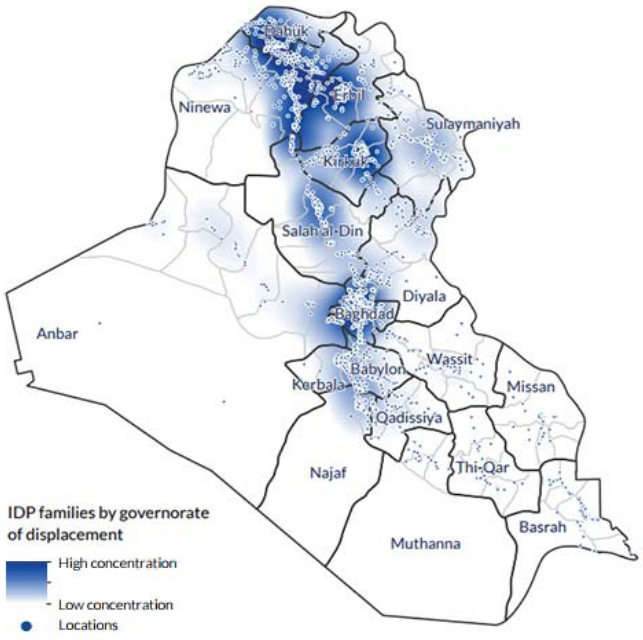

وصل عدد النازحين في محافظة الأنبار 127074 منهم 98.6٪ من محافظة الأنبار –125286 مواطنا في الأنبار وهم نازحين داخل الأنبار. وأما من نازحي الأنبار الذين نزحوا إلى مناطق أخرى: 147704 في بغداد، 112778 في أربيل، 28000 في كركوك، 59000 في السليمانية وحوالي 7000 في أماكن أخرى في العراق.

وصل عدد العائدين إلى 1172454، منهم 558822 نازحين من مناطق أخرى من الأنبار، أما العائدون من محافظات أخرى فيشملون: 258702 من بغداد، 149343 من أربيل، 132792 من كركوك و61926 من السليمانية.

تظهر الأرقام بأن أغلبية النازحين من الأنبار بقوا في مناطق سيطرة الدولة العراقية من المحافظة، وانتقلوا للعيش مع أقاربهم أو في مخيمات، والمجموعات التي ذهبت إلى كردستان وبغداد مشابهة في الحجم.

تتميز الأنبار في العراق من حيث وضع المأوى للنازحين حيث أن أغلبية النازحين (71٪) الذين بقوا في الأنبار قد تم إيواؤهم في المخيمات –بينما استأجر أكثر من ثلثي النازحين المقيمين في بغداد وأربيل والسليمانية مساكن، مما يشير إلى أن أغلبية الأشخاص القادرين على دعم أنفسهم قد اختاروا الخروج من محافظة الأنبار، في حين بقي الفقراء في مخيمات الأنبار. (Siddiqui, N.,2017, 45)

لقد ركزت الجهود الاممية في جهودها على الأشخاص الموجودين حاليا في محافظة الأنبار لأنهم في وضع أصعب. وتظهر البيانات المتاحة من المنظمة الدولية للهجرة ما يلي:

- معظم النازحين خارج الأنبار لديهم بعض الوسائل لرعاية أنفسهم واستئجار المنازل.
- اضطرت غالبية النازحين إلى البقاء في الأنبار –إما في المخيمات أو مع أقاربهم
- التحديات التي تواجه النازحين داخليا

من النازحين داخل الأنبار البعض 1) يعود إلى منازلهم 2) يضطر إلى البقاء في المخيمات بسبب الظروف. وتواجه كلتا المجموعتين مشاكل مماثلة جدا –أضرار المنازل المدمرة والبنية التحتية المتضررة وعدم إمكانية الوصول إلى الصحة والتعليم

وبالتالي يجب أن تكون الإجراءات المتخذة تجاههم متشابهة. (الهيتي، ثائر وآخرون،2019،ص77)، (الهيتي، ثائر وآخرون، 2018، ص 87)

- الظروف المعيشية. يعتمد معظم سكان محافظة الأنبار في سبل عيشهم تقليديا على التجارة والزراعة والصناعة وغيرها من المهن. وفي سياق النزوح خارج مناطقهم وحصار المدن من قبل الإرهاب، واجهت الأسر صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالظروف المعيشية وسبل العيش والاعتماد على المساعدات الاغاثية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات. وبينما تكون المساعدات الاغاثية موجهة عادة إلى الأسر في المخيمات إلا أنها لا تصل إلى النازحين الذين يعيشون في وحدات سكنية منفصلة. وكانت التحديات في هذا الصدد كبيرة بالنسبة للأسر النازحة والمانحين والمنظمات غير الحكومية.
- الظروف الصحية. انعكس حجم وديناميكية النزوح بشكل سلبي على الوضع الصحي للأسر النازحة لسببين رئيسيين هما: (1) الافتقار إلى القدرة المالية على تحمل تكاليف الرعاية الصحية و(2) الخلط الدائم في مخيمات النازحين وطرق الإيواء في هذه المخيمات. ويعمل العدد الهائل من اللاجئين في المخيمات على تسهيل انتقال الأمراض حيث انتشرت بعض الأمراض الجلدية بالذات في المخيمات – مثل الطفح الجلدي والجرب وبثرة بغداد وغيرها، وعادة ما تكون الخيام في ملاجئ المخيمات معطوبة وليست جيدة للعيش، فهي لا تحمي من حر الصيف ولا نزلات البرد في الشتاء مما يعمل مرة أخرى على تسهيل انتقال المرض. كما إن الافتقار إلى التوجيه الصحي يزيد من تفاقم الحالة بالإضافة إلى عدم رصد المساعدة الاغاثية للمخيمات (بما في ذلك الغذاء والماء)، ونقص / عدم كفاية الوحدات الصحية وتوفير الخدمات الصحية. (الهيتي، ثائر شاكر واخرون،65،2019)
- التعليم. من بين الآثار السلبية الخطيرة للنزوح انتشار الأمية على نطاق واسع ومحدودية المشاركة في التعليم، وتدهور مستويات التعلم / التعليم لدى الطلاب. والأسباب التي تجعل الأسر لا تواصل تعليمها أساسا: القدرة المالية وعدم وجود مباني مدرسية كافية وعدم توفر متطلبات التعليم في المخيمات والظروف الاجتماعية –النفسية السيئة للأسر النازحة.
- المشاكل المحتملة مع المجتمعات المضيفة. تعاني أسر النازحين من ظروف معيشية صعبة وتدهور الوضع النفسي والمستقبل غير المعروف والخسائر المالية وفقدان المنازل والممتلكات، كما أن ظروف المخيمات تتسم بقلة الاحترام لكرامة الإنسان. تفرض كل هذه التحديات عواقب سلبية قصيرة وطويلة الأجل، والتي قد تتضمن مشاكل مثل:
  - إضفاء الطابع الراديكالي المتطرف على أفراد أسر النازحين داخليا وتيسير تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية؛
  - زيادة حالات الهجرة، مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة؛
  - زيادة حالات التسول.
  - انفصال الأسرة وزيادة حالات الطلاق؛
  - تدهور المستوى الاقتصادي للعائلات؛
  - زيادة استخدام المسكنات وأدوية (مخدرات) معينة؛

وضع النازحين داخليا في المخيمات

- الرعاية الصحية. هناك حاليا عيادتين تخدمان النازحين في مخيمات النازحين في الخالدية، وتقدم العيادات الرعاية الصحية الأولية ويتم تحويل المريض في الحالات المعقدة التي تستدعي إجراء جراحي أو رعاية صحية معقدة إلى المستشفيات الرئيسية في الخالدية أو الرمادي أو الفلوجة. قامت مؤسسة داري غير الحكومية بتأسيس عيادتين يعمل في كل منها 3 أطباء وممرضين ومساعد طبي واحد، كما ان هناك أربعة عيادات متنقلة تقدمها الهيئة الطبية الدولية (IMC) وتقدم الرعاية الصحية الأولية، وفي كل منها طبيب وممرض ومساعد طبي واحد. وقد تطوع بعض الأطباء حديثا لتقديم الاستشارة الطبية في هذه المخيمات الا انهم لا يتواجدوا طوال الوقت ويقومون بزيارات غير منتظمة للمخيمات عندما يكونون متوفرين تقديم الخدمة.
- التعليم. لا يزال موضوع التعليم في هذه المخيمات تهديدا كبيرا يتنامى منذ تراجع الوضع عام 2014، وتظهر بيانات أكتوبر 2017 بأن جميع الطلبة تقريبا في مخيمات الخالية للنازحين لا يذهبون الى المدرسة. تم تأسيس مدرسة واحدة (عاشور) في المخيمات لهؤلاء الأطفال بدعم من الصندوق الكويتي، وكان من المفروض لهذه المدرسة أن كون مفتوحة للأطفال، الا ان مديرية التعليم في الأنبار فشلت في تزويد المعلمين والكوادر اللازمة لإدارة المدرسة.
- التحديات الاجتماعية. مع حقيقة الإقامة الطويلة للنازحين داخل المخيمات (حوالي سنتين) ظهرت تحديات اجتماعية معينة بما فيها الزواج المبكر والأطفال بدون مرافقين أو المفصولين عن عائلاتهم والارامل والأسر المختلفة وعمالة الأطفال وغيرها، وعلى الرغم من جهود بعض المنظمات غير الحكومية لا تزال هذه التحديات تشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي.

يتعرض أطفال النازحين بالذات إلى العديد من المخاطر حيث يمكن رؤيتهم يبيعون السجائر والحلويات أو المناديل على الطرق وأماكن ازدحام السيارات، وتعمل جمعيتا الصليب الأحمر وتجديد على حملات نشر الوعي التي تستهدف العائلات والقادة الاجتماعيين حول مخاطر عمالة الأطفال وآثارها المستقبلية ولا يزال تأثير مثل هذه الحملات محدودا جدا. بالإضافة إلى قيام اليونيسف وشركائها بتأسيس " المساحات الصديقة للأطفال" التي توفر النشاطات والترفيه للأطفال من الفئات العمرية من 7 إلى 12 سنة.

هناك نقص في الإحصائيات حول عدد الأطفال العاملين والمنفصلين والذين هم بدون مرافق أو يعانون من اعاقة، وتظهر التقديرات لمخيم الخالدية بأن هناك أكثر من 80 طفل منفصل وأكثر من 100 طفل يعانون من الإعاقة، إلا أن هؤلاء الأطفال يعيشون تحت نفس الظروف التي يعيشها باقي الأطفال ولا يحصلون على أي نوع من الدعم أو الرعاية.

4 – الإطار الاستراتيجي / الإستراتيجية المقترحة للتنمية المجتمعية:

4-1: التحليل الرباعي لقطاع التنمية المجتمعية

تم تجميع التحليل العام لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات من ثلاثة مجموعات عمل مختصة في تنمية المجتمع الأنباري. وكانت النتائج كما موضحة في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5) تحليل سوات الرباعي (SWOT) لقطاع التنمية المجتمعية في محافظة الأنبار

نقاط الضعف	**نقاط القوة**
تأثر مشاريع خدمات القطاع العام بسبب الأزمة المالية (تم تعليق اغلبها) النزاعات القبلية عدم إنفاذ القانون التأثيرات السياسية المحلية ضعف الروابط الاجتماعية بسبب داعش عدم توفر البيانات الخاصة ببعض الفئات المستهدفة عدم جود برنامج لإعادة تأهيل النازحين ظهور مشاكل اجتماعية مرتبطة بالنزوح زيادة الفروقات الاقتصادية والاجتماعية المرتبة بالنزوح زيادة معدلات الفقر زيادة معدلات التسرب من المدارس	أولوية السلطات في تنمية المجتمع تجانس المجتمع من النواحي الاثنية والدينية بالرغم من وجود القبائل العشائرية وجود متطوعين شباب وجود فئة نسائية تطوعية ناشطة وجود مؤسسات تعليمية وغيرها من المرافق الاجتماعية توفر دعم من الحكومة المحلية.
التهديدات	**الفرص**
عدم استقرار الوضع الأمني عدم تطبيق اللامركزية تدخلات خارجية تحرير بعض المناطق حديثاً لا يزال عدد كبير من السكان نازح في داخل وخارج المحافظة ضعف القوانين والرقابة فيما يعلق بالنزاعات العشائرية تأخير المصادقة/ واصدار القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية	اهتمام الحكومة المحلية في إدراج التنمية الاجتماعي في 2018-2022 الخطة الإستراتيجية ورغبة المجتمع الدولي في المساعدة الدعم الدولي والإقليمي للمصالحة المجتمعية وجود المنظمات الغير حكومية التي تقوم بتنفيذ التنمية الاجتماعية وغيرها من المنظمات الغير حكومية المهتمة بالعمل في هذا السياق.

4-2: الرؤية والأهداف العامة للإستراتيجية:

بعد وصف حالة النازحين والعائدين إلى المحافظة، سنبدأ بالإجراءات التسلسلية في الإستراتيجية المقترحة مثل التحليل الرباعي والتشخيص الإقليمي لمجتمع الأنبار، وتحديد الأولويات وفقًا للوضع الابتدائي والعام، ومنها اقتراح البرامج التنموية من وضع الأهداف الثانوية التي تؤدي إلى البرامج الإستراتيجية ومشروعاتها المستقبلية مركزين على دمج جميع فئات المجتمع الأنباري وإعطاء الأولوية للشباب والإناث في تحقيق التنمية الاجتماعية.

الرؤية التنموية للقطاع:

إيجاد مجتمع محلي للمحافظة منسجم ومتعايش سلميا في الفكر المجتمعي يسعى لمعالجة المشاكل الاجتماعية المتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والفقر والأميه وغيرها بسبب ما تعرض إليه من إرهاب الجماعات المسلحة والتهجير والنزوح مع التوجه لتحقيق مصالحه مجتمعيه حقيقيه بين أبناء المحافظة وتامين عودة النازحين كما يتطلع لتخليصهم من المعاناة في مختلف أشكالها.

الأهداف الإستراتيجية والفرعية للقطاع:

الأهداف الإستراتيجية:

- معالجة الوضع الأمني وتحرير ما تبقى من مدن المحافظة
- تحقيق المصالحة المجتمعية الحقيقية والسلم الاجتماعي في المحافظة.
- خفض مستوى الفقر والأمية في التعليم وخصوصا في المجتمع الريفي بالمحافظة.
- تامين عودة النازحين إلى مدنهم بأسرع (وقت ممكن).
- إعطاء الأولوية في مشاريع التنمية الوطنية للفئات (الشباب + النساء + الاطفال).

الاهداف الفرعية:

- التنسيق مع الحكومة المركزية بخصوص العمليات العسكرية والتخصيصات المالية للمحافظة لكونها منطقة منكوبة.
- إعطاء دور للحكومة المحلية في المصالحة والعشائر.
- التركيز على دور فئات النساء والشباب في دورهم بتنمية القطاع
- إعطاء خصوصية لعوائل الشهداء والجرحى ومعوقي العمليات العسكرية.
- إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل لخفض نسبة ومعدل الفقر
- إعطاء دور للمراكز المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في تنمية القطاع.
- صرف مستحقات النازحين والعائدين مع تأهيلهم نفسيا وصحيا واجتماعيا مع كافة أبناء المحافظة.

4-3: السياسات والبرامج المقترحة للإستراتيجية:

تم عرض البرامج التالية وفق تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) وتحديد الأهداف الإستراتيجية (أعلاه). مع إيلاء العناية للتدخلات من قبل السلطة الحكومية عند توفر القدرة على تنفيذ بعض الأهداف والأنشطة المحددة.

4-3-1: برنامج 1: تفعيل بناء السلام على مستوى المجتمعات العشائرية

المبررات:

منذ عام 2003 واجه سكان محافظة الأنبار مجموعة من التحديات متمثلة في التنظيمات الإرهابية والعنف السياسي والاقتتال ووقوع ما يقارب 80% من أراضيها تحت قبضة داعش والإجبار القصري لتبني عقيدتهم إضافة الى هدم وتخريب الملكيات الخاصة والعامة الذي بلغ نسبة 90% في بعض المناطق. في مرحلة ما بعد داعش، يمكن تفهم الحاجة الى الملاحقة والعقاب والتعويض وتوجيه اللوم. وبينما بدأت عودة العوائل إلى مدنهم الأصلية، بدأت المشاكل والنزاعات بالشروع داخل العشائر والمجتمعات. وخلال محاولات حل هذه النزاعات، ظهرت النزعة القبلية والعشائرية والممارسات الانتقامية وتخطت سيادة القانون. وكانت هذه الممارسات تعمل على العقاب الجماعي وتحميل المسؤولية للمجموعة كاملةً وليس الأفراد. وبالتالي سادت الأعمال الانتقامية وانتشر الخوف من العقاب خاصةً لمن اشتبه فيهم دعمهم لداعش. وتلعب المرحلة دورا في الحاجة الى بناء السلم المجتمعي بمشاركة حكومة المحافظة والمنظمات الأهلية وقادة المجتمع وجميع شرائح المجتمع، واعتمدت هذه الجهود على مفهوم توفير الحماية وحفظ كرامة الجميع واحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق في تفعيل عملية بناء السلم كان من الضرورة أن (1) تبني منهج متجانس لبناء السلم، (2) إشراك وكالات إنفاذ القانون الأساسية (كالشرطة والقضاء) الغير منضمين تحت لواء الحكومة ولديهم أجندة خاصة، و(3) عدم اشراك حكومة المحافظة كلاعب أساسي في ذلك الوقت في عملية بناء السلم. في حين أن إشراك المحافظ أمر أساسي لما لها من دور في ترويج الاعتدال وتخفيف الاعتقادات بعدم وجود العدالة وإمكانية الإفلات من العقاب، إضافةً دورها في تخفيض حدة وحالات التسلح بين الأطفال بشكل خاص.

الرؤية:

إجراءات شاملة لتحقيق سيادة القانون خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشؤون العشائرية والراديكالية – دعم عودة النازحين وإصلاح النسيج الاجتماعي؛ خفض حدة ومستويات الراديكالية في المجتمعات، والوقاية من التطرف والراديكالية في المدى الطويل.

برنامج 1: تفعيل بناء السلام على مستوى المجتمعات العشائرية			
الهدف الاستراتيجي 1: ضمان عودة النازحين وبناء السلم بين المجتمعات والعشائر			
النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	أبحاث ودراسات	لبرنامج لتعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بالشؤون العشائرية والراديكالية	إعداد برنامج لتعزيز سيادة القانون بالتعاون مع مشاركة منظمات المجتمع الأهلية وقادة المجتمع – البدء بالبحث عن مجالات الأولوية لتدريب الكادر وأي أنشطة أخرى.
2	تقني/استثماري	تدريب حول سيادة القانون للإدارة والقضاء والأمن	تخطيط وتطوير وتأمين التمويل لتنفيذ البرامج التدريبية لممثلي إدارة المحافظة والأمن والقضاء.
3	تقني استثماري	مساحات لتفعيل القانون	تنظيم وتنفيذ عمليات التحسين وإعادة التأهيل وتوسعة المرافق اللازمة لتفعيل سيادة القانون (اجتماعات، تدريب، الخ)
4	بناء قرات	بناء القدرات لإدارة المحافظة	تنظيم وتنفيذ بناء قدرات لممثلي إدارة المحافظة وفق الحاجة فيما يتعلق بتفعيل سيادة القانون.
5	توعية	برنامج توعية مدنية للشباب	إنشاء وتنفيذ برامج للتثقيف المدني للشباب مجه نحو الوقاية من التدين والراديكالية بين الشباب.
الهدف الاستراتيجي 2: فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب والنساء والمجموعات المستضعفة			
النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	دراسات وأبحاث	دراسة حالة المجتمعات في المحافظة	إعداد تنظيم وعقد دراسة بدعم من جامعة الأنبار حول وضع المجتمع في الأنبار تشمل وضع عوائل مقاتلي داعش.
2	توعية	ترويج ثقافة التحمل والحاجة الى بناء السلام	تخطيط وتنظيم وعقد كاملة توعية بين السكان لزيادة ثقافة التحمل بين السكان.
3	بناء قدرات/توعية	بناء القدرات لترويج بناء السلام	تنظيم وعقد تدريب وأنشطة لرفع الوعي تتعلق بالمصالحة بين السكان وبين بعض المجتمعات المحددة لتريج بناء السلام.
4	بناء قدرات	إنشاء اللجنة المجتمعية لبناء السلام (CPBC)	تشكيل لجنة مجتمعية لبناء السلام تتبع مباشرة للمحافظ ومجلس المحافظة مع ممثلين من المحافظة والمنظمات الأهلية والقيادات الدينية – مهمتها الدفع ببناء السلام.
5	فني/استثماري وبناء قدرات	إنشاء مراكز للمصالحة للشباب والنازحين والعائدين	تحت مظلة لجنة CPBC بناء مراكز المصالحة لبناء المهارات والقدرات في إدارة التفاوض وحل النزاع – لتجهيز وتأهيل قيادات المجتمع الحالية والمستقبلية بالمهارات اللازمة.
6	فني/استثماري	توفير الأجهزة والمرافق للجنة المجتمع لبناء السلام	تخطيط وتنظيم وشراء الأجهزة اللازمة وتأهيل المقرات لاستخدامات لجنة المجتمع لبناء السلام.

الأهداف المحددة:

الهدف المحدد 1: تفعيل سيادة القانون فيما يتعلق بالشئون العشائرية والراديكالية

الهدف المحدد 2: دعم وترويج عمليات بناء السلام والممارسات التصالحية

تحقيق الهدف المحدد 1 سيساهم في إعادة لحمة المجتمع والثقة في الصلات وخفض حوادث الانتقام العشائري والتصدي لنشر الفكر المتطرف والراديكالي.

الهدف المحدد 2 سيدعم تبني الممارسات التصالحية الهادفة لضمان عدم تكرار المآسي التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الماضية. وبالتحديد من خلال إنشاء لجنة مجتمعية لبناء السلام (CPBC) تتبع للمحافظ ومجلس المحافظة ورسالتها ومهمتها الأساسية تنسيق ودعم أنشطة بنا السلام (وتشمل حل النزاع، تدريب الإدارة، حملات رفع الوعي، الخ). وستضم اللجنة ممثلين عن الإدارة، مجلس المحافظة، منظمات المجتمع الأهلي، القادة المجتمعيين والدينيين. وستقوم اللجنة في عملها بالتركيز على الشباب،

النازحين والعائدين للتمكن من (1) وضع الإطار لعملية ترميم واستعادة النسيج المجتمعي، و(2) الوقاية من المسارات والفكر الديني والراديكالي في المستقبل. كما يجب أن تتضمن مهام اللجنة إجراءات للتعامل مع عوائل مقاتلي داعش.

4-3-2: برنامج 2: ضمان عودة النازحين (الأشخاص النازحين داخلياً)

المبررات:

لاحقاً لاحتلال داعش، تم نزوح ما يقارب 70% من سكان المناق المحتلة – أكثر من مليون شخص في المجمل. بعد التحرير، ووفق بيانات منظمة الهجرة العالمية لتاريخ 31 تشرين أول 2017، كان عدد لنازحين في المحافظة 127074، والعائدين 1172454. وغالبية النازحين من أهل الأنبار. وبالإضافة الى المخاوف والتهديدات العشائرية، تُشكل عودة العائدين تحدياً بسبب القدرة المحدودة على توفير الخدمات الأساسية والبيئة الآمنة في مناطق سكنهم، وتدني مستويات العمل على إعادة تأهيل منازلهم، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم في هذه المناطق وعدم وضوح الأفق الاقتصادية. كما تتفشى في مخيمات النازحين تحديات مرتبة بخدمات الصحة والتعليم وعيرها من التحديات الاجتماعية. ويعاني الأفال في مخيمات النازحين من الهشاشة والاستغلال بسبب عمالة الأطفال، الانتزاع والافتراق عن الأهل، والصدمات النفسية بدون توفير الرعاية والمعالجة، وعدم توفر أنشطة اجتماعية وغياب فرص التعليم وعيرها.

الرؤية:

عودة جميع النازحين إلى ديارهم من خلال عودة الخدمات الأساسية ودعم أعمال إعادة تأهيل منازلهم وسبل العيش.
الدعم الفاعل للنازحين الذين لازالوا في مخيمات النزوح فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وخدمات الدعم النفسي، الخ.

الأهداف المحددة:

الهدف المحدد1: إعادة تأهيل البنية التحتية بما فيها الوحدات السكنية
الهدف المحدد 2: تقديم الدعم للنازحين والعائدين

للتمكن من تقديم الدعم للنازحين والعائدين، من الأهمية بمكان أن: (1) اتخاذ الخوات لإيجاد حلول للمشكل الإدارية – مثل السجلات الطبية المفقودة، وثائق ملكية المنازل، شهادات التعليم، الحالة المدنية، الخ؛ (2) إنشاء نظام معلومات للمحافظة للتمكن من الوصول والحصول على معلومات وبيانات حديثة عن مشاريع إعادة التأهيل التي بدأ/يستمر تنفيذها، مواقع تواجد الناس من كل قضاء، والمشاكل التي تواجههم، الخ. و(3) إنشاء نظام معلومات للأشخاص في مخيمات النزوح – يشمل الصحة، التعليم، الاحتياجات، الدعم من المنظمات الدولية المانحة، الخ. وبينما غالبية الموجودين في مخيمات النزوح في الأنبار هم من أهل الأنبار يجب تركيز الجهود على احتياجات جميع من في هذه المخيمات. سيُمكن نظام المعلومات من القدرة على التخطيط الفعال – المتسق مع الاحتياجات الفعلية. ويجب ايلاء العناية الكافية لدعم الأطفال على تجاوز الصدمات النفسية التي سببتها العمليات العسكرية ورؤيتهم للعنف وفقدانهم لعوائلهم والعيش في المخيمات.

الهدف الاستراتيجي 1: ضمان عودة النازحين وبناء السلم بين المجتمعات والعشائر			
برنامج 2: ضمان عودة النازحين (الأشخاص النازحين داخلياً)			
الهدف المحدد1: إعادة أهيل البنية التحتية بما فيها الوحدات السكنية			
النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	دراسات وأبحاث	قاعدة بيانات لإعادة تأهيل المشروعات ومواقع السكان	دراسة وتحديد مجالات الأولويات لإعادة التأهيل
2	دراسات وأبحاث	تحديد المنازل التي تعرضت للهدم لأغراض إعادة الترميم	دراسة وتحديد خيارات الدعم لإعادة تأهيل المنازل
3	فني/استشاري	إعادة تأهيل ترميم المنازل	تخي وتأمين مصادر التمويل لإعادة تأهيل المساكن
الهدف المحدد 2: تقديم الدعم للنازحين والعائدين			

النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	دراسات وأبحاث	تحديد وضع النازحين والعائدين في الأنبار	تنظيم وإعداد دراسة عن وضع النازحين والعائدين في المحافظة
2	فني/استثماري	قاعدة بيانات عن النازحين والعائدين	إنشاء قاعدة بيانات عن النازحين والعائدين لإدارة الأنشطة المتعلقة بأمر النزوح، الخ.
3	فني/استثماري	تحديد احتياجات المجتمعات	تنظيم وعقد ورش عمل للنازحين العائدين لتحديد الاحتياجات وإشراك المجتمع/المنظمات الأهلية وفق الحاجة.
4	فني/استثماري	إنشاء مراكز تدريب ومراكز مجتمعية للنازحين والعائدين	إنشاء مراكز للدعم الصحي والإداري والمهني للنازحين والعائدين.
5	فني/استثماري	الدعم النفسي لأطفال النازحين في المخيمات	تطوير وعمل برنامج لتوفير الدعم النفسي للأطفال في المخيمات بإشراك خبراء ومرشدين نفسيين.
6	موارد بشية	دعم موظفي التعليم والصحة في مخيمات النزوح والمناطق المحررة.	دعم المعلمين وموظفي الصحة المحترفين في المخيمات وفي المناق المحررة لتحفيز عدتهم وإشراكهم في دعم النازحين والعائدين من خلال المراكز المجتمعية المنشأة.
7	فني/استثماري وتوعية	برامج الرعاية الصحية الوقائية للنازحين	صياغة وتنفذ برنامج رعاية صحية وقائية للنازحين في المخيمات – يشمل حملات تطعيم وحملات توعية في الصحة الوقائية، الكشف، وغيرها.
8	فني/استثماري	إجراءات تتعلق بالتعليم للنازحين	تعيين المعلمين، توفير مدارس متنقلة ومواد تعليمية لزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم في مخيمات النازحين.
9	توعية	رفع الوعي حول مشكلات واحتياجات النازحين العائدين	تخي وتنظيم حملة توعوية بين السكان لزيادة الفهم والمعلومات بين الناس حول احتياجات النازحين والعائدين – لزيادة الدعم والتعاطف في المجتمعات للنازحين والعائدين.

4-3-3-: برنامج 3: خلق بيئة داعمة لتقوية الروابط الاجتماعية

المبررات:

تمتاز الأنبار بتركيبة سكانية شابة – حيث تبلغ نسبة من هم دون ال 20 ما يقارب 53.3%، ومن هم دون ال 30 نسبة 70.7%. وعانت المحافظة من عدم استقرار الوضع الأمني خلال ال 15 سنة الماضية؛ وتفاقم الوضع منذ عام 2014. ونتيجةً لهذا، شهدت المحافظة تردياً في المسجلين في المدارس، المنخفضة أصلاً، وفي توفر فرص العمل. وعليه، ظهرت، الوقت الحالي، مجموعات متزايدة من الشباب الأمي أو ذوي التحصيل العلمي المتدني ممن لا يتوفر لهم أي فرص عمل وبالتالي يعانون من الإقصاء الاجتماعي. كما فقد عدد كبير من العوائل مصدر الرزق أو مدري الدخل في عوائلهم. وفي الوقت ذاته، تعاني النساء بشكل عام من تدني الفرص في التعليم وفي سوق العمل، وضعف دورهن في جميع مناحي الحياة العامة. وتعاني الفتيات والشابات (12–29) بشكل خاص من مستويات عالية من الإقصاء في سوق العمل. وتفاقمت البطالة وتضاعفت معدلاتها في مرحلة داعش. وأخيراً، ازدادت بشكل كبير أعداد الأيتام والشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

يتطلب هذا ضرورة البحث عن حلول سريعة وفعالة لإدماج الفئات المهمشة – وخاصةً الشباب –في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة من خلال إجراءات لإبقاء الطلاب في المدارس (من خلال الأنشطة الرياضية)، وتقديم الدعم النفسي، المركز المجتمعية، وغيرها.

الرؤية: إيجاد بيئة داعمة لتشجيع إدماج الفئات المهمشة – وخاصةً الشباب – في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة.

الأهداف المحددة:

الهدف المحدد 1: إدماج الفئات المهمة في المجتمع

الهدف المحدد 2: تعزيز الروابط الاجتماعية عند الشباب

الهدف المحدد 3: تعزيز دور المرأة في المجتمع

تحقيق الهدف المحدد 1 سيعكس الوضع الراهن حيث دعم الفئات الأضعف غير كاف ولا يرعى كفايةً عملية إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. الهدف المحدد 2 يركز على إدماج الشباب – ويشمل جميع المسارات والأنشطة الاجتماعية التي تهدف لزيادة انتمائهم للمجتمع. وتحقيق الهدف المحدد 3 سيؤدي إلى زيادة الدعم الاجتماعي الموجه للمرأة، خفض العنف المبني على الجنس، زيادة العم النفسي للمرأة، وتيسير مشاركة المرأة الكاملة كعضو فاعل في المجتمع.

الهدف الاستراتيجي 2: فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب والنساء والمجموعات المستضعفة			
برنامج 3: خلق بيئة داعمة لتقوية الروابط الاجتماعية			
الهدف المحدد 1: إدماج الفئات المهمة في المجتمع			
النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	دراسات وأبحاث	تطوير المعايير لوصول الفئات المستضعفة للخدمات الاجتماعية	تطوير معايير هادفة وواضحة وعادلة للفئات مع سبل محددة للوصول الى، والتحديد الدقيق للأولويات والفئات التي تستحق الرعاية والدعم مثل العائلات التي ترأسها امرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات الفقيرة والتحديث المستمر لآلية الاستهداف.
2	دراسات وأبحاث	تطوير برنامج متكامل لدعم الفئات المستضعفة	إعداد برنامج متكامل عبر القطاعات يهدف الى تقديم الدعم الاجتماعي والصحي والنفسي والتعليمي للفئات المستضعفة.
3	فني/استثماري	تحسين نوعية الخدمات الرعائية للأطفال	تطوير وتطبيق الإجراءات لتحسين نوعية الخدمات الرعائية للأطفال وخاصة مؤسسات الرعاية والتعليم المنزلي للأطفال.
الهدف المحدد 2: تعزيز الروابط الاجتماعية عند الشباب			
النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	توعية	ترويج تطوير مهارات الشباب	تنفيذ عدد من الندوات سنوياً لترويج تطوير مهارات الشباب مع التركيز على دورهم في عملية التنمية الشاملة للمجتمع.
2	توعية	ترويج أسلوب حياة صحي بين الشباب	تخطيط وتنظيم وتنفيذ حملة توعية بين الشباب لترويج الوعي الصحي وخيارات الحياة (حول الصحة والجراثيم والتغذية الصحية والرياضة...).
3	توعية	ترويج أهمية التعليم والوقاية من المخدرات بين الشباب	تخطيط وتنظيم وتنفيذ خملات توعية بين السكان وخاصة الشباب لترويج الوعي حول أهمية التعليم والوقاية من المخدرات.
4	فني/استثماري	تحسين شبكة المراكز الرياضية والثقافية	بناء مراكز رياضية وثقافية جديدة وإعادة تأهيل المراكز القائمة للعمل مع الشباب
5	فني/استثماري	تقوية مراكز الرياضة والمراكز المجتمعية	توفير المدربين والأجهزة لدعم الرياضة والمراكز المجتمعية لتقديم الخدمات للشباب
6	فني/استثماري	تنشيط مشاركة الشباب في المجتمع	إنشاء مجالس نيابية شبابية ومبادرات توعية وغيرها لدعم الشباب ومشاركتهم الفعالة في المجتمع.
الهدف المحدد 3: تعزيز دور المرأة في المجتمع			
النشاط	نوع المشروع	اسم المشروع	وصف مختصر
1	تشريعات	رعاية ودفع مشاركة المرأة	اجراء الأبحاث وإعداد مسودة للإجراءات التشريعية لترويج

		في الحكومة	تمثيل النساء في جميع الهيئات واللجان المؤقتة والدائمة في المحافظة
2	توعية	ترويج دور وحقوة المرأة	تخطيط وتنظيم وعقد حملات توعية بين السكان لرفع الوعي حول أهمية دور المرأة وحقوق المرأة
3	توعية	حملة لمحاربة العنف المبني على الجنس	تخطيط وتنظيم وتطبيق الإجراءات حول ضحايا العنف من السيدات – بما يشمل حملات معلوماتية، تدريب ودعم نفسي واجتماعي وقانوني.
4	أبحاث ودراسات	ترويج المبادرات النسائية	إعداد برامج لتشجيع المبادرات النسائية في السنوات الثلاث القادمة.
5	فني/استثماري	برنامج منح مالية صغيرة تستهدف النساء	تطوير وتنفيذ برامج لدعم مبادرات النساء الاجتماعية والمشاريع الصغيرة – بما في ذلك تعزيز دورهن الاقتصادي وتقديم الدعم والتدريب النفسي اللازم
6	فني/استثماري	تحسين شبكة المراكز النسائية	إنشاء مراكز جديدة وإعادة تأهيل المركز القائمة لتوفير حزمة عريضة من برامج الدعم والتدريب للنساء

5-: الاستنتاجات والتوصيات:

<u>الاستنتاجات</u>:

1- محافظة الأنبار، ممثلة في مجتمعها الحضري والريفي، تعاني من الكثير من المشكلات على المستوى الاجتماعي نتيجة للعمليات الإرهابية ومرحلة النزوح والتهجير.

2- تشير مؤشرات التخطيط لما بعد النزوح إلى وجود نقاط ضعف من خلال التحليل الرباعي للنظام الاجتماعي في محافظة الأنبار، الأمر الذي يتطلب تدخلًا سريعًا.

3- تعطي الآلية المقترحة نتائج إيجابية يتم توضيحها من خلال مجالات تنمية المجتمع بحيث تمر بمراحل التسلسل المنطقي التسلسلي عن طريق إشراك المجتمع مع مختلف أصحاب المصلحة في تحديد الأهداف والرؤية الإستراتيجية.

4- الآلية التي يتم من خلالها تقديم وتنفيذ برامج تنفيذية واقعية عملية من خلال اقتراح الخطط اللازمة لتعزيز مبدأ السلام المجتمعي ودعم الفئات الضعيفة في المجتمع مع تشجيع التنمية المجتمعية التي تواجه جميع الآثار السلبية للنزوح والتهجير.

<u>التوصيات</u>:

1- اعتماد وتنفيذ الآلية المقترحة لغرض إدخال مبدأ تنمية المجتمع بموجب مبادئ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

2- تكامل الآلية المقترحة ضمن خطط التنمية على مستوى محافظة الأنبار وضمن الخطط الوطنية والهيكلية والإدارية للمحافظة وكذلك قائمة مشاريع التطوير في جميع المدن والمناطق الريفية.

3- التوصية بإنشاء مرصد حضري على مستوى المحافظة لجميع بيانات المحافظة باستخدام التقنيات الحديثة لذلك.

4- الاستمرار في متابعة تنفيذ الآلية وإجراء عملية التغذية الراجعة بمشاركة جميع شرائح المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والعشائر والأكاديميين فيها.

المصادر والمراجع

الهيتي، ثائر شاكر محمود، معاذ احمد حسن، (2019) " الاثار العامة للنزوح والتهجير على المجتمع الانباري "، اصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية،جامعة الانبار، الرمادي، العراق.

الهيتي، ثائر شاكر محمود،(2019) " التقرير الطوعي المحلي للتنمية المستدامة لمحافظة الانبار 2030 "، اصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية،جامعة الانبار، الرمادي، العراق.

وزارة التخطيط العراقية،(2013)، مديرية احصاء الانبار،" بيانات محافظة الانبار"، بيانات غير منشورة، الرمادي، العراق

وزارة التخطيط العراقية،(2018)، مديرية تخطيط الانبار،" خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 "، بيانات غير منشورة، بغداد، العراق

وزارة التخطيط العراقية، (2018)، مديرية تخطيط الانبار،" خطة التنمية المكانية لمحافظة الانبار 2018 – 2022"، بيانات غير منشورة، بغداد، العراق

References

Al-Haiti, Thaer Shaker and Others, (2019), "The General Effects of Displacement and Displacement on Anbar Society," Publications by the Center for Strategic Studies, Anbar University, Ramadi, Iraq.

Al-Haiti, Thaer Shaker et al. (2019), "The Local Voluntary Report for Sustainable Development in Anbar Governorate 2030," Publications by the Center for Strategic Studies, Anbar University, Ramadi, Iraq.

Iraqi Ministry of Planning, (2013), Anbar Statistics Directorate, "Anbar Governorate Data," unpublished data, Ramadi, Iraq.

Iraqi Ministry of Planning, (2018), Anbar Planning Directorate, "National Development Plan 2018-2022," unpublished data, Baghdad, Iraq.(5) Iraqi Ministry of Planning, (2018), Anbar Planning Directorate, "Anbar Spatial Development Plan 2018-2022," unpublished data, Baghdad, Iraq

IOM Iraq Mission (2016), "Iraq Community Stabilization Handbook 2015-2016" https://www.dropbox.com/s/egell6z3qchxfyx/Introduction_and_Anbar.pdf?dl=1.

IOM DTM Round 82 – 31 Oct 2017: http://iraqdtm.iom.int/DtmReports.aspx and http://iraqdtm.iom.int/ReturneeML.aspx

MoMP,(2014)," Directorate General of Urban Planning, with AECOM , Structural Plan of Anbar Governorate": Development of Anbar Governorate in 2013-2033

Vishwanath, T. et al. (WB Group, June 2015), "Where Are Iraq's Poor?: Mapping Poverty in Iraq". Modelled at poverty line of IQD 101 675.9

UNDP,(2014),"Iraq Human Development Report 2014": http://www.iq.undp.org/content/dam/iraq/img/Publications/UNDP-

Community Development Strategy for Post-Displacement and Displacement in Iraq / Anbar Governorate as a Model

*Thaer Mahmood Shaker**

ABSTRACT

Anbar society suffers many serious problems after the stage of forced displacement that was caused by ISIL terrorism. Major among these problems are the social problems, like social and family disintegration and locality and tribal tendencies, which have far serious consequences and themselves became the focal point of other negative consequences. Seen from this perspective the current paper seeks to be a step towards the achievement of social peace in the governorate and promote social development through real local reconciliation. The paper proposes an instant mechanism for a social development strategy that comprises programs and procedures that can be followed and be part of development plans of other sectors in the future. The paper adopts the analytical-descriptive method which is suitable in such studies. The paper includes a study of the social status of the governorate, a description of the situation of the displaced and returnees, serial procedures for the study of the proposed strategy like quadruple analysis and regional diagnosis of Anbar society, identifying priorities according to the primary and secondary aims that lead to the strategic programs and their future projects which focus on the integration of all denominations of society and giving priority to youth and females in the achievement of social development in the already weakened Anbar society. The paper draws on data from the international organizations, civil society organizations, the ministry of planning, and Anbar governorate.

Keywords: Anbar governorate; Social Development strategy; Displacement.

* University of Anbar, Iraq. Received on 29/12/2019 and Accepted for Publication on 2/6/2020.